الصين قوة صاعدة: الثقل الديمغرافي والسياسة السكانية ونتائجها

المقدمة:

تمثل الصين أول قوة بشرية في العالم ومنذ بداية سبعينيات القرن العشرين أصبح ثقلها الديمغرافي هاجسا اضطر الدولة للتحكم فيه حتى لا يعيق خططها التنموية .**فما هي الخصائص السكانية للمجتمع الصيني على مستوى الثقل الديمغرافي؟ وما هي السياسة السكانية التي طبقتها الدولة وأهم نتائجها ؟**

I-الثقل الديمغرافي:

1.سرعة ازدياد عدد السكان وأهمية مكانتهم العالمية:

-ارتفع عدد سكان الصين من 556.6 مليون سنة 1950 إلى مليار و394 مليون سنة 2020 أي بمعدل زيادة سنوية يفوق 12 مليون.

-يمثل سكان الصين حوالي خمس سكان العالم.

ثقل الوزن الديمغرافي للصينيين في العالم.

2.تطور الكثافة السكانية الصينية:

-ارتفع معدل الكثافة السكانية في الصين من 61 س/كم2 سنة 1953 إلى 145 س /كم2 سنة 2020.

-يخفي هذا المعدل تفاوتا حادا بين مناطق الصين حيث تتجاوز الكثافة 600 س/ كم2 في المناطق الشرقية بما في ذلك الأرياف.

3.كثرة المدن المليونية:

تتعدد المدن المليونية ويقع أغلبها على الساحل الشرقي أو في سهل منشوريا حيث توجد أعلى الكثافات في الصين.

II-السياسة السكانية ونتائجها:

1.أهم أطوار السياسة السكانية:

-حرص الدولة على تطبيق سياسة التنظيم العائلي منذ الخمسينات للتخفيض في نسب الولادات (تحديد سن الزواج ب20 سنة – نشر استعمال الوسائل الواقية من الحمل- شرعية الإجهاض ...) لكن إقبال الريفيين على تطبيقه كان محدودا رغم دعمه بامتيازات تصل إلى حد ضمان مورد الرزق.

-منذ 1979 طبقت الدولة سياسة الحد من الإنجاب" **طفل واحد لعائلة واحدة**" مرفوقة بمكافآت للعائلات التي تطبقها وعقوبات للعائلات المخالفة لها تصل إلى حد الفصل بين الزوجين.

2.دور الدولة تجاه المؤسسات وفي التحكم في المجال:

-سرعة تراجع نسبة الولادات من 37 ‰ سنة 1953 إلى 11.6 ‰ سنة 2020.

-تراجع النمو الطبيعي من 2 % سنة 1953 إلى 0.6 % سنة 2004 و 0.3 % سنة 2020.

-تراجع مؤشر الخصوبة إلى 1.6 طفل للمرأة الواحدة سنة 2015 وهو معدل لا يسهل التجدد السريع للمجتمع. التأثير على هرم الأعمار من خلال تراجع نسبة الأطفال إلى 17.2% وارتفاع نسبة الشيوخ إلى 12.3 % سنة 2020 وبالتالي التخوف من بداية تهرم المجتمع.

-كان لسياسة الحد من الإنجاب أثر سلبي على انعدام الفروع العائلية والاقتصار على الوالدين والجدين إلى جانب مشاكل أخرى مثل كثرة الإجهاض وارتفاع نسبة الذكور في بعض المناطق الصينية...

الخاتمة:

رغم صبغته الريفية نجح المجتمع الصيني في التحكم في نموه الطبيعي لكن تراجع هذا النمو إلى أقل من 0.5 %جعلته يتراجع عن سياسة الطفل الواحد ليشجع على إنجاب طفلين منذ 2013 .**فهل تكون هذه السياسة الجديدة لصالح المجتمع الصيني وتمكنه من تدارك سلبيات سياسة الطفل الواحد؟**

التنمية الاقتصادية في الصين: المقومات والمظاهر والتحولات

المقدمة:

منذ نهاية سبعينيات القرن XX انطلق انفتاح الصين على العالم فعرف اقتصادها تغيرات هامة مكنتها من منافسة أكثر الدول تقدما في العالم .**فما هي مقومات التنمية الاقتصادية الصينية؟وما هي مظاهر هذه التنمية؟ وما هي آثارها الوطنية والعالمية؟**

I-مقومات التنمية الاقتصادية الصينية:

1.المقومات التنظيمية والهيكلية:

-سياسة دنغ كسياوبينغ منذ نهاية 1978 والتي تقضي بالانفتاح على الخارج والتشجيع على المبادرة.

-موروث الفترة السابقة (الماوية) على مستوى تجهيز البلاد بالبنية التحتية وحسن تنظيم المجال الفلاحي.

-التشجيع على الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 2004.

2.المقومات الطبيعية -:شساعة المجال الصيني 9.5 مليون كم2.

نجّحني
www.najahni.tn

-شساعة المجال الفلاحي وتنوع منتوجاته (الحبوب -الصوجا -القطن – تربية الماشية.(
-ثراء باطن أرضها بالمواد الطاقية كالنفط والغاز الطبيعي وخاصة الفحم الحجري إلى جانب أصناف عديدة من المعادن كالحديد والرصاص والزنك ...كما أنها ثرية بالفسفاط.

3.المقومات البشرية:

-ضخامة عدد السكان مليار و394 مليون سنة 2020 الذي يمكن استغلاله كسوق استهلاكية وخاصة كمصدر لليد العاملة في القطاع الصناعي.
-ارتفاع نسبة الفئات العمرية المنتجة إلى 63 % أي 800 مليون أكثر من الثلثين توفرهما المدن بكلفة زهيدة وخبرة ومهارة عاليتين.
-أهمية دور المرأة الصينية في الحركية الاقتصادية في كل مراحل الانتاج في الفلاحة والصناعات الخفيفة وفي قطاع الخدمات.

II-مظاهر التنمية الاقتصادية الصينية:

1.ضخامة الانتاج الفلاحي ومكانته العالمية:

-تسارع نسق الانتاج الفلاحي منذ 1978 فقد ارتفع انتاج الحبوب من 300 مليون طن سنة 1978 إلى 456 مليون طن سنة 1993 و في سنة 2012 بلغ انتاج القمح 118 مليون طن وإنتاج الأرز 202 مليون طن.
وفر الصينيون أكثر من خمس حاجيات سكان العالم من الحبوب.
-احتلال الانتاج الفلاحي الصيني لمكانة عالمية متميزة فهو الأول في القمح والأرز والثاني في الذرى وفي تربية الماشية هو الأول في الغنم والثالث في البقر.

2.الصين " مصنع العالم:"

-تواصل تطور الصناعات الثقيلة (الفولاذ – الأليمنيوم- الإسمنت ...) لما توفره من متطلبات تجهيز البلاد وتوفير المادة نصف المحولة للعديد من الصناعات.
-تطور الصناعات الميكانيكية كصناعة السيارات (شيري وجيلي) وصناعة السفن.
-تطور الصناعات ذات التكنولوجيا العالية (صناعات الجيل الثالث.(
-احداث " المنطقة الاقتصادية الخاصة" على الساحل الشرقي للصين وهي تتمتع بعدة امتيازات للمستثمرين الأجانب.
استفادة الصينيين منها بنقل التكنولوجيا الغربية إلى بقية مناطق الصين وتطويرها في تلك المجالات.

3.تطور قطاع الخدمات:

-ارتبط تطوره بنمو المدن نتيجة ازدهار النشاط الصناعي وتغير نمط العيش (تسارع حركة النزوح وازدياد حاجة المدن إلى العديد من الخدمات اليومية.(
-استفادة هذا القطاع من الاستثمار الأجنبي في بعض المجالات كتجارة التفصيل (المغازات الكبرى) والبنوك والتأمين والترفيه (المدن الملاهي.(
-عناية الدولة بتوفير خدمات النقل البري والبحري والجوي على المستويين الداخلي والخارجي.
-اهتمام الدولة بالبحث والتطوير فهي تملك 80 قطبا تكنولوجيا.
اهمة هذا القطاع بصفة مباشرة في تغير نمط العيش في الصين.

III-أثارها الوطنية والعالمية:

1.الآثار الوطنية:

أ. الأثار الإيجابية:

-التطور العمراني لكامل المنطقة الساحلية الشرقية تزامنا مع ازدهارها الصناعي وتوجه حركة التعمير نحو الغرب.
-تحسن مستوى عيش الصينيين كثيرا خاصة في المدن بفضل بفضل ارتفاع معدل الدخل الفردي السنوي من 1200دولار سنة 2002 إلى 18100 دولار سنة 2018(تضاعف 15 مرة في ظرف 16 سنة.(
ارتفاع مؤشر التنمية البشرية من 0.582 سنة 2000 إلى0.761 سنة 2019.

ب. الأثار السلبية:

-انتشار نمط العيش الأمريكي (الأكل – اللباس – اللغة - الثقافة)في الحياة اليومية واقتصار التقاليد الصينية على المناسبات.
-التوسع العمراني على حساب ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة شرق الصين.
-استقطاب المدن لعدد هام من النازحين (حوالي 8 ملايين سنويا.(
-قلة تطور المناطق الغربية وضعف مستوى العيش فيها.
-ارتفاع عدد الفقراء إلى حوالي 200 مليون يتوزعون بين الأرياف والمدن.
-معاناة الوسط البيئي من التلوث بثاني أكسيد الكربون (70 % من الطاقة المستهلكة فحم حجري(
وفاة 1.6 مليون نسمة سنويا.
-شدة الارتباط بالخارج بالنسبة للنفط فالصين تستورد ثلثي حاجياتها منه.
-معاناة القطاع العمومي من بعض الصعوبات مقارنة بالقطاع الخاص.

2.الآثار العالمية:

أ. الأثار الإيجابية:

-منذ 2017 فاق الناتج الداخلي الخام الصيني 23120 مليار $ الناتج الأمريكي 19360 مليار.$

نجّحني
www.najahni.tn

-ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في الصين إلى 7 % وهي من أعلى النسب في العالم رغم أنها تراجعت مقارنة بالسنوات السابقة.
-تحقيق الصين لفوائض مالية هامة في ميزانها التجاري بلغت قيمتها في 1 جانفي 2014 3820 مليار $ دعمت حسن تموقعها في العلاقات الاقتصادية العالمية.
-انشاء الصين سنة 2014 " البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" انضمت له أغلب الدول الأوروبية وروسيا.
-تجاوز عدد الأثرياء من أصحاب المليارات في الصين عددهم في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. الآثار السلبية:

-عدم خضوع بعض المنتوجات الصينية المصدرة إلى المواصفات العالمية.
-حدوث بعض الارتدادات لأزمة 2008 في العالم الغربي بأن تراجع النمو إلى النصف أي 6%ومعاناة الصينيين من البطالة لكن سرعان ما تضاعف النمو ثانية سنة 2010.
-انطلاق جائحة كورونا من هذا البلد في نوفمبر2019 متسببة في وفاة أكثر من مليوني شخص إلى حدود نهاية جانفي 2021.

الخاتمة:

منذ 2015 بدأت نسبة النشيطين اقتصاديا تتراجع في الصين وهو ما اعتبره البعض مؤشرا على قرب معاناة الصين من مشاكل ديمغرافية لكن البعض الآخر يرشح الصين لزعامة العالم خلال بعض السنوات .**فهل تقدر الصين بمشاكلها الديمغرافية على حيازة الصدارة العالمية؟**

السنغال: صعوبات التنمية وحصيلتها

المقدمة:

حقق السنغال في بداية هذا القرن نسب نمو عالية تجاوزت 6 % إلا أنها لم تتواصل .**فما هي العراقيل التي تعيق التنمية في السنغال؟ وما هي حصيلة التنمية في هذا البلد؟**

I-صعوبات التنمية:

1.ضغوطات الوسط الطبيعي:

يمتد السنغال على 196192 كم2 على ساحل المحيط الأطلسي بين 15° و20° شمال خط الإستواء.
-يتميز نصفه الجنوبي بمناخ مداري رطب (فصل ممطر من جوان إلى أكتوبر وفصل جاف من نوفمبر إلى جوان مع حرارة بين 20° و30°) أما نصفه الشمالي فمناخه شبه مداري يتلقى التأثيرات الصحراوية.
-يتميز بتضاريس قليلة الارتفاع أعلاها 581 م في الجنوب الشرقي.
وسط طبيعي غير ملائم للزراعة في الشمال (حيث تقل الأمطار عن 400 مم في السنة) باستثناء الضفة الجنوبية لنهر السنغال.

2.الضغوطات الديمغرافية:

-ارتفع عدد سكان السنغال من 3.1 مليون نسمة سنة 1960 إلى حوالي 16 مليون سنة 2019.
رجع هذا النمو السريع إلى سرعة النمو الطبيعي فقد بلغ سنة 2012 2.9 % فنسبة الولادات مرتفعة 38 ‰ ونسبة الوفيات تراجعت إلى 9 ‰ في نفس السنة.
-ساهم توفر الخدمات الصحية الأساسية في تراجع الوفيات وبالتالي ارتفاع أمل الحياة من 56 سنة سنة 2004 إلى 66.7 سنة سنة 2015.
-ارتفاع نسبة الأطفال سنة 2012 إلى 44 % في حين لم تتجاوز نسبة الشيوخ في نفس السنة 2.%
مجتمع فتي ترتفع فيه نسبة الشباب المطالبين بالشغل وترتفع نسبة الفقراء (أقل من دولارين للفرد في اليوم) إلى 60 % سنة 2012.

3.نقص في الثروات الطاقية وفي البنية التحتية:

-تتوفر في السنغال العديد من الموارد المنجمية كالفسفاط والحديد والرصاص والأورانيوم إلى جانب المعادن الثمينة كالذهب (4 مناجم) والحجارة الكريمة (الألماس) إلا أنه فقير في الموارد الطاقية فرغم اكتشاف حقلين للنفط سنة 2014 فإن استغلالهما بدأ سنة 2018 ولا يغطي حاجيات أكثر من 20 مولدا كهربائيا.
لجوء السنغال إلى استيراد النفط الخام وتكريره لتزويد المحطات الكهربائية بحاجياتها.
-تتميز البنية التحتية بقدمها حيث يعود أغلبها إلى العهد الاستعماري (سكك حديدية- طرقات – موانئ) لذا فهي كلها في حاجة إلى إعادة تهيئة وقد شرع السنغال في القيام بهذه العملية المكلفة.
تفاقم الدين العمومي بسبب سياسة تحسين البنية التحتية إلى جانب أزمة جائحة كورونا.

II-التنمية وحصيلتها:

1.الفلاحة قطاع تقليدي مشغل:

-لا يزال الاقتصاد السينغالي فلاحيا فالفلاحة تشغل 50 % من اليد العاملة وتوفر 16 % من الناتج الداخلي الخام.
-يوفر السينغاليون انتاجا وافرا من الذرة البيضاء (المرتبة 8 عالميا) والفول السوداني أو الكاكاوية (مرتبة 9 عالميا) وكمية هامة من الخشب 6 ملايين م3 (مرتبة 6 عالميا) وهي تعتبر إلى جانب الزهور والقطن من أهم المنتوجات الفلاحية الموجهة للتصدير كما يهتم السنغاليون كثيرا بزراعة الأرز وأصناف أخرى من الحبوب ويتميز الانتاج الحيواني بأهميته على مستوى قطيع البقر وقطيع الغنم والصيد البحري.

نجّحني
www.najahni.tn

رغم حيازة عدة منتوجات فلاحية لمكانة عالمية متميزة إلا إن الفلاحة السنغالية تبقى تقليدية في مجملها.

.2صناعة قليلة التطور وقطاع ثالث متدهور:

-

تقتصر الأنشطة الصناعية على الصناعات الأساسية قليلة التطور والتي تشرف عليها الدولة غالبا.

-قلة الاستثمار الأجنبي والمحلي في هذا القطاع.

قلة أو انعدام صادرات صناعية.

-لا تزال الدولة مصدر العديد من الخدمات العمومية كالصحة والتعليم والنقل والاتصال...

-يتعامل السنغال مع فرنسا والصين ونيجيريا وعدة أطراف أخرى ورغم التطور الذي شهدته بعض القطاعات الاقتصادية ومكنت هذا البلد من تحقيق نسب نمو عالية فإن الميزان التجاري تفاقم عجزه بسبب غلاء التجهيزات التي يتم استيرادها وضعف قيمة المنتوجات التي يتم تصديرها.

.3حصيلة هزيلة للتنمية على المستوى الإجتماعي:

-حقق السنغال في بداية هذا القرن نسب نمو عالية تجاوزت أحيانا 6% مكنت من الحد من البطالة التي تراجعت من 48 % سنة 2012 إلى 15.7% سنة 2017 (18.6 % في المدن) وبالتالي من الهجرة السرية نحو الدول الأوروبية.

-كما ساهمت هذه التنمية في تحسين مستوى العيش فقد ارتفع معدل الدخل الفردي السنوي من 420 $ سنة 2002 إلى 3670 $ سنة 2018.

-مع انتشار جائحة كورونا أصبح النمو سلبيا وعادت البطالة إلى الارتفاع فاضطرت الدولة إلى التدخل ودعم الفئات والقطاعات المتضررة مما زاد في ثقل الدين العمومي.

-ارتفاع طفيف في مؤشر التنمية البشرية من 0.426 سنة 1997 إلى 0.512 سنة 2019.

اقتصاد هش لم يتمكن من مواجهة أول أزمة اعترضته.

الخاتمة:

لقد صنف السنغال في مجموعة الدول النامية الأقل تطورا والمصدرة للمهاجرين وقد ساعد توفر الأمن فيه على اهتمام المؤسسات المالية العالمية والمستثمرين الأجانب فانتعش اقتصاده خلال العشرية الأخيرة دون أن يحقق اقلاعا اقتصاديا .**فهل تتوفر الظروف الملائمة لتحقيق الاقلاع الاقتصادي بعد انقضاء جائحة كورونا؟**

نجّحني
www.najahni.tn